ان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا يكون تشبيه معنى فعل
بمعنى فعل آخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه لا يصلح
لان يكون محكوما عليه فاذا شبهنا مصدرا بمصدر آخر
سرى هذا التشبيه الى شابهة مادة الفعل المشتق من احد
المصدرين بمادة الفعل المشتق من المصدر الآخر او هيئته
بهيئته وبهذا القدر يكفي الاستعارة في الافعال من غير حاجة
الى الاستعارة في المصادر كما ذهب اليه السيد السند ذهب الى انه
اذا استعير الفعل باعتبار الزمان يكون الاستعارة

تبعية استعارة المصدر ايضا واختاره المصنف ح

بل اللفظة تمامها اي هيئته ومادته مستعار بتبعية استعارة
الجزء سواء كان ذلك الجزء ماديا او صوريا فان هذا
الاخير متعلق باستعارة المادة والهيئة كليهما يدل
عليه ان الشارح بعد ما قرر في رسالته الفارسية ان استعارة
مواد المشتقات تابعة لاستعارة مصادرها واستعارة
هيأتها تابعة للتشبيه الواقع بين مصادرها

فقط

فقد قال في تلك الرسالة فائدة جديدة جليلة اعلم ان
الاولى ان يقال ان الاستعارة في المشتقات انما كانت
تبعية لان المستعار فيها انما هو المادة او الهيئة
فتكون استعارتها بتبعية استعارة الجزء المادي او الصوري
انتهى كلامه لكن ينبغي ان يعلم ان استعارة الجزء تابعة
لاستعارة المصدر ان كان الجزء ماديا وللتشبيه الواقع بين
المصدرين ان كان صوريا وح يندفع الاعتراض المعروف ليلم
الذي ادعى انه من مواهب الوهاب غاية الامر ان تسميتها
بالتبعية ليست باعتبار هذه التبعية بل باعتبار تبعية
الكل للجزء تأمل قال الشارح في الرسالة الفارسية في اخر
بحث الاستعارة التبعية وقد علم مما هذه التحقيقات ان
ما ذكره المصنف من ان الاستعارة في المشتقات تابعة
لاستعارة المصدر وفي الحروف تابعة للاستعارة في المتعلق
وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام مبني على الذهول
التام او مبني على قلة الاهتمام بتحقيق المقام فعليك

Copyright © King Saud University